

حكومة لبنان تائهة بين خيارى بيع أملاك الدولة والهيكرات

تململ في الشارع ينذر بانفجار اجتماعي

النظام الصحي في السودان يتهاوى تحت ضغط كورونا

الخرطوم - دعا رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك، الإثنين، سلطات بلاده إلى التعامل "بصرامة" في تنفيذ توجيهات وزارة الصحة حول فرض الحظر الشامل لمواجهة فيروس كورونا، في ظل مخاوف من خروج الوباء عن السيطرة، لاسيما مع عجز المنظومة الصحية.

ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية، عن حمدوك قوله إن الحظر والإغلاق بين الولايات يشكل "السبيل الوحيد" لمواجهة الوباء.

وحذر من أن ظهور العديد من حالات الإصابة بالوباء في السودان يعني الانتشار بصورة خطيرة، مشيراً إلى معاناة الشعوب الأخرى التي أهلكتها الجائحة برغم إمكانياتها الضخمة. وأضاف حمدوك أن "الإجراءات الوقائية التي تتخذها الدولة مع تكاتف الجهود ستتمكن من عبور مخاطر الكارثة".

وسجل السودان صباح الإثنين حالات وفاة جديدين بفيروس كورونا ليرتفع الإجمالي إلى 12، فيما بلغت محصلة الإصابات 92 بينها 8 متعافين.

وكان بدأ السبت حظر تجوال كامل في العاصمة السودانية الخرطوم لمواجهة الوباء، لكن التجمعات في الأسواق والمحلات التجارية، مع انتظام صفوف الخبز والوقود، ما زالت موجودة بدرجات متفاوتة.

وحذرت لجنة الأطباء المركزية بالسودان، في وقت سابق من "نزف" الطواقم الطبية لعدم توفر أدوات الوقاية من الفيروس، وانهايار النظام الصحي في البلاد.

وقالت اللجنة (غير حكومية) في بيان، إن الكوادر الطبية والصحية تعاني الكثير من أجل استقرار النظام الصحي، لمواجهة الوباء. ولغقت إلى أن "نزف الكوادر الطبية والصحية بدأ بالفعل نتيجة لعدم توفير معدات العمل والحماية الشخصية اللازمة، إضافة لغياب نظام الفرز البصري في فرز حالات الإصابة بالفيروس".

ونبهت لجنة الأطباء إلى إمكانية انهيار النظام الصحي بالسودان حال استمرار الأوضاع، إذ أعلنت عن توقف العمل جزئياً في 13 مستشفى بالبلاد.

ويعمق تقشي وباء كورونا أزمة السودان الذي يعيش وضعاً انتقاليًا بعد انهيار النظام الرئيس عمر البشير، وتجد السلطة الحالية صعوبة في التعامل مع الوضع لاسيما مع غياب الدعم في ظل اشتغال الدول الكبرى بمحاربة الوباء على أراضيها.



لا أفق للخروج من النفق

والمهوية والمحولة إلى الخارج". ويقول الخبراء إن الخيار الذي ما زالت الحكومة لم تسقطه من جرابها هو الهيركات أي القطع من أموال كبار المودعين رغم إبداء القوى السياسية رفضها لهذا الخيار وقد تدخلت القوى الرجعية أيضاً على الخط لتحريم السير فيه، عبر إعلان المفتي السابق للجمهورية محمد رشيد قباني، أن الحكم الشرعي يقضي بحرمه اقتطاع أي نسبة أو جزء من أموال ودائع الناس في النظام المصرفي اللبناني، وتحريم تشريع أو إقرار ما يجيز شيئاً من ذلك. وفي غمرة انغماس حكومة حسان دياب في البحث عن الوصفة السحرية، بدأ صبر الشارع اللبناني ينفذ، وسط بوادر عن قرب عودة الحراك مجدداً إلى الشارع رغم الإجراءات المتخذة من أجل مكافحة كورونا.

وشهدت في اليومين الأخيرين مناطق عدة في لبنان لاسيما في طرابلس التي تلقب بـ"البقنة الثورة" تحركات واحتجاجية، تنديداً بارتفاع الأسعار، وتقشي البطالة نتيجة الإغلاق المستمر للمدينة في سياق خطة التعبئة العام التي بدأت الحكومة الشهر الماضي. ونفذ أصحاب المهن الحرة الإثنين اعتصاماً في طرابلس، طالبوا من خلاله الحكومة بالسماح لهم بمزاولة أعمالهم كالمعتاد، مبدعين "استعدادهم لاتخاذ التدابير الوقائية كافة للحفاظ على السلامة العامة". وأكد المعتصمون أنهم "يمرون بضائقة اقتصادية كبيرة وعاجزون عن تأمين قوتهم اليومي بسبب إقفال محالهم نتيجة قرار التعبئة العامة"، وطالبوا الحكومة بـ"وضع حد لارتفاع سعر السلع الغذائية مما يشكل خطورة على الأمن الغذائي في البلد". ويقول نشطاء إن الوضع لم يعد قابلاً للاحتمال وإن هذه الحكومة أظهرت عجزاً واضحاً في إدارة الأزمة الاقتصادية، وإنه لم يعد من خيار سوى العودة إلى الشارع وإعادة تصحيح المسار.

مثل للقبول بإعادة هيكلة ديونها، وإلا فإنهم سيتجهون إلى القضاء. وخيار الذهب في التخصيص قد يسد جزءاً من العجز لكن ليس كله، خاصة أن وضع لبنان المالي والاقتصادي يجعل من الصعب بيع تلك الأصول بأثمان مرتفعة، هذا إن وجد حقاً من يريد الاستثمار في ظل وضع دولي مأزوم نتيجة جائحة كورونا.

وتجابه خطة بيع ممتلكات الدولة، بمعارضة شديدة من قبل قوى سياسية والسلطة وخارجها، وهذا تجلّي بشكل واضح في ردود الأفعال وبالتالي فإن هذا الطرح يمكن القول إنه ولد ميتاً. وقال النائب عن كتلة لبنان القوي أروحيه عازرار في تغريدة على مواقع التواصل الاجتماعي إن "كلام رئيس جمعية المصارف سليم صفيير عن بيع ممتلكات الدولة مرفوض. ومن المريب التصرف بأموال الوطن والناس لإنقاذ ما خربته السياسات الاقتصادية والهندسات المالية والفساد. فلترّد أولاً

الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان يتجه من سيء إلى أسوأ في ظل عجز الحكومة عن اجترار حلول عملية واصطدامها عند كل مقترح بلاءات من حلفائها وخصوصاً على السواء، وسط تململ في الشارع ينذر بانفجار.

بيروت - تسابق الحكومة اللبنانية الزمن لإيجاد وصفة إنقاذية للوضع الاقتصادي والمالي المنهار، في ظل بوادر عن قرب انتهاء الهدنة الاضطرارية التي منحها لها نشطاء 17 أكتوبر، بفعل تقشي جائحة فيروس كورونا، ونفاذ صبر الدائنين.

وتحاول توسيع دائرة الاستشارات مع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين للتوصل إلى الوصفة المثلى، ومن بين الخيارات التي عادت وطلعت على السطح مؤخراً هو الذهاب في خيار التخصيص أي بيع ممتلكات الدولة (اتصالات ومرافق وعقارات..).

وكان رئيس جمعية المصارف سليم صفيير أول من أعاد إحياء هذا الطرح الذي سبق ولقي تحفظات سياسية وقال صفيير إن "الحل الذي نطرحه هو أن تباع الدولة ممتلكاتها، وبأموال من الخارج وليس بأموال من داخل لبنان، لأننا إن بعنا تلك الممتلكات بالأموال من الداخل فلا نكون قد فعلنا شيئاً على الإطلاق".

واعتبر رئيس جمعية المصارف تصريحات صحافية أن "سيولة المصارف لدى المصرف المركزي، والدولة قد استعملتها، وعندما تعيد الدولة الأموال تتوفر لدينا سيولة، والحل ببيع الأملاك العامة، ذلك أنه كلما زادت الودائع زادت فرص الاستثمار في البلد".



ويواجه لبنان أزمة مالية واقتصادية غير مسبوقة، في ظل عجز بقدر بائس من 83 مليار دولار، وقد اضطرت الحكومة إلى تأجيل تسديد استحقاقات سندات دولية، الشهر الماضي مع فتح قنوات تفاوض مع الدائنين. ويفترض أن تقدم الحكومة للدائنين ومعظمهم أجنب خطة

القضاء الأوروبي يلاحق ضباطا سوريين بتهم ارتكاب جرائم حرب

"البلية دولية مهمتها تسهيل التحقيق في الانتهاكات الفادحة للقانون الدولي المرتكبة في سوريا منذ 2011". ويقضي عملها بجمع الأدلة من أجل تسهيل إصدار أحكام محتملة ضد مرتكبي هذه الانتهاكات.

وتملك اللجنة، التي أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيلها عام 2016 وتقديم نفيها على أنها محايدة، مستقلة، أكثر من مليون وثيقة، بينها صور وأفلام فيديو وصور عبر الأقمار الصناعية وشهادات لضحايا ووثائق غير مصنفة.

الأردن للأمم المتحدة: لا نريد أي علاقة بمخيم الركبان

الأردنيين أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنه. ويتطلب وصول مساعدات إلى المخيم، الواقع في منطقة تضم مقاتلين مدعومين من الولايات المتحدة، من مناطق يسيطر عليها النظام السوري الحصول على تصريح من النظام. وصرح المسؤول الأممي للشؤون الإنسانية في سوريا بانوس مومنزيس في 30 أغسطس الماضي أن نحو 12700 شخص لا يزالون في مخيم الركبان المعزول.

وكانت الحكومة السورية وروسيا، الداعم الرئيسي لها، أعلنت في فبراير من العام الماضي فتح ممرات للخروج وبجسب الأمم المتحدة، فإنه خلال الأشهر الأولى من العام الماضي غادر أكثر من نصف عدد السكان المخيم.

ألمانيا. وأفرج عنه تحت إشراف قضائي في فبراير 2020 لعدم كفاية الأدلة، بحسب محامي.

وعلى خلاف فرنسا وألمانيا لا تظهر دول أوروبية حماسة لتولي ملفات قضائية تستهدف ضباطا سوريين لأسباب عدة، حيث سبق ورفض القضاء الإسباني في يوليو 2017 النظر في شكوى قدمتها مواطنة سورية بحق

تسعة من كبار المسؤولين في النظام بتهمته الاعتقال القسري وتعذيب وإعدام شقيقها في 2013. ومنذ أبريل 2018، تتابع لجنة تابعة للأمم المتحدة،

والثلاثة المستهدفون بمذكرات التوقيف، هم رئيس مكتب الأمن الوطني السوري اللواء علي مملوك، واللواء جميل حسن رئيس إدارة الاستخبارات الجوية السورية، واللواء عبدالسلام محمود المكلف بالتحقيق في إدارة الاستخبارات الجوية في سجن المرزة العسكري في دمشق.

وفي فبراير 2019، اعتقلت السلطات الفرنسية عبد الحميد، وهو جندي سابق يشتبه بمشاركته في جرائم ضد الإنسانية، في اليوم نفسه الذي تم فيه القبض على الضابطين السابقين في

جديدتين، تتعلقان بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، من قبل 13 سوريا بتهمته التعذيب.

ووجهت الشكاوى ضد 17 من كبار المسؤولين بينهم وزير الدفاع والنائب العام العسكري، متهمين بالتواطؤ في الانتهاكات المرتكبة في سجن صيدنايا بالقرب من دمشق.

وأكدت مجلة در شبيغل الألمانية، في يونيو 2018، أن القضاء الألماني أصدر مذكرة توقيف دولية بحق جميل حسن، الذي كان برأس حتى العام 2019 المخابرات الجوية لاشتباه بقيامه بـ"جرائم ضد الإنسانية".

وسبق وفتحت النيابة العامة في باريس منتصف سبتمبر 2015، تحقيقاً أولياً حول "جرائم ضد الإنسانية"، تتعلق بحوادث خطف وتعذيب ارتكبتها النظام السوري.

وأشار مصدر قضائي، في نهاية أكتوبر 2016، إلى أن قضاة فرنسيين سيحققون في الانتهاكات المنسوبة إلى النظام، وقرر مكتب النائب العام في باريس فتح تحقيق في اختفاء اثنين من الفرنسيين من أصل سوري، كانا قد اعتقلا في سوريا عام 2013، دون أن ترد أنباء عن مصيرهما.

ونكر مقدمو الشكاوى أن ضباطا قدموا أنفسهم على أنهم من المخابرات الجوية قد اعتقلا مازن بباغ (57 عاماً) ونجله باتريك (22 عاماً).

وفي نوفمبر 2018، أعلن مصدر قضائي أن قاضي التحقيق أصدر مذكرات توقيف بحق ثلاثة مسؤولين سوريين كبار في أجهزة الاستخبارات للاشتباه بتورطهم في جرائم استهدفت بشكل خاص مواطنين فرنسيين من أصل سوري.

دمشق - يواجه ضباط ينتمون إلى النظام السوري سبلاً من الدعاوى القضائية في الدول الأوروبية، بتهم من بينها "ارتكاب جرائم حرب" و"جرائم ضد الإنسانية".

ويمثل الخميس ضابطان سابقان في الأجهزة السورية أمام القضاء في ألمانيا بتهمته تعذيب مدنيين ونشطاء سياسيين. وتعد محاكمة أنور رسلان وإياد الغريب، المحتجزين منذ فبراير 2019، في كوبلينس (ألمانيا)، الأولى في العالم في ما يتعلق بالانتهاكات المرتبطة بالنظام السوري.

وكان سبعة سوريين، معظمهم من اللاجئين في ألمانيا، قدموا في مارس 2017، شكوى ضد مسؤولين في



ضحية أم جلاذ